

Administrators violating laws and regulations, their causes and ways to reduce them "A field study applied to a sample of administrators in the schools of the first cycle of basic education in the city of Latakia"

Dr. Thanaa Ghanem*
Dr. Rabab Asoad**

(Received 11 / 12 / 2023. Accepted 27 / 2 / 2024)

□ ABSTRACT □

The aim of the research is to identify the most common violations of laws and regulations by administrators in schools of the first cycle of basic education, and the rates of prevalence and determine their causes and ways to reduce them. To achieve the objectives of the research, the descriptive approach was adopted and the questionnaire was used as a research tool and applied to a sample of 50 administrators. The results of the research showed that the most common violations are the failure to restrict administrators to work, unfairness in the distribution of work, ignoring the delay and absence of some teachers, and evasion of work despite their presence in school. The reasons for most of the violations are due to sympathy with humanitarian cases, taking into account the difficult economic and social situation of teachers, and to achieve personal gains (material or moral), and one of the most important ways to reduce violations is to strictly apply laws and regulations, along with spreading a culture of the rule of law among workers in the educational sector and improving their living conditions.

Keywords: Violation of laws and regulations, administrators in basic education



Copyright :Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* Associate professor , faculty of education, Tishreen University, Lattakia, Syria. Thanaa.ghanem@tishreen.edu.sy
** Assistant professor , faculty of education, Tishreen University, Lattakia, Syria. Rabab.aswad@tishreen.edu_sy

مخالفة الإداريين للقوانين والأنظمة أسبابها وسبل الحد منها

" دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الإداريين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في مدينة اللاذقية "

د. ثناء غانم*

د. رباب أسود**

(تاريخ الإيداع 11 / 12 / 2023. قبل للنشر في 27 / 2 / 2024)

□ ملخص □

هدف البحث تعرف أكثر المخالفات شيوعاً لدى الإداريين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، ونسب انتشارها وتحديد أسبابها وسبل الحد منها. ولتحقيق أهداف البحث تم اعتماد المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة كأداة بحث وطبقت على عينة من 50 إدارياً. وأظهرت نتائج البحث أن أكثر المخالفات انتشاراً عدم تقييد الإداريين بالدوام، وعدم العدالة في توزيع العمل وغياب النظرة عن تأخر وغياب بعض المعلمين، والتهرب من أداء العمل رغم تواجدهم في المدرسة. وتعود أسباب معظم المخالفات للتعاطف مع حالات إنسانية ولمراعاة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب للمعلمين، ولتحقيق مكاسب شخصية (مادية أو معنوية)، ومن أهم سبل الحد من المخالفات التشدد في تطبيق القوانين والأنظمة جنباً إلى جنب مع نشر ثقافة سيادة القانون لدى العاملين في القطاع التربوي وتحسين وضعهم المعيشي.

الكلمات المفتاحية: مخالفة القوانين والأنظمة، الإداريين في التعليم الأساسي.

مجلة جامعة تشرين - سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04



حقوق النشر

* أستاذ مساعد ، قسم المناهج وطرائق التدريس، كلية التربية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية. Thanaa.ghanem@tishreen.edu.sy

** مدرس ، قسم المناهج وطرائق التدريس، كلية التربية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية. rabab.aswad@tishreen.edu.sy

مقدمة

إن ظاهرة مخالفة القوانين والأنظمة في المؤسسات الحكومية موجودة في كل المجتمعات حتى المتقدمة منها، ولكن من المعروف عالمياً أنها تزداد انتشاراً في فترات الحروب والكوارث والأزمات. ونحن في سورية نعيش ظروف الحرب منذ عام (2011)، وأضيف لها كارثة الزلزال المدمر الذي ضرب بعض المناطق من البلاد ومنها مدينة اللاذقية العام الفانت في (6 شباط 2023)، وهذه الظروف بما ينتج عنها من تبعات تتعلق بالوضع الاقتصادي الصعب والعلاقات الاجتماعية المتميزة وغير الاعتيادية كظاهرة التعصب أو التعاطف مع حالات إنسانية صعبة، كذلك تراجع في سلطة الجهات الرقابية وأدائها لدورها وغير ذلك من تبعات اجتماعية واقتصادية، وهذه الظروف تؤدي عادة إلى تبرير البعض لمخالفة القوانين والأنظمة، وتسهل إيجاد الأساليب التي يمكن اتباعها لتحقيق مصالح شخصية، وبالتالي تسهم في انتشار وازدياد المخالفات القانونية. ولكن انتشارها في المؤسسات التعليمية يعتبر من أخطر الظواهر لأن المؤسسات التعليمية معنية ليس فقط بخلق ثقافة احترام القوانين عند المتعلمين وإنما بنشر هذه الثقافة في المجتمع ككل، فكيف يمكن أن تقوم بدورها إن انتشر فيها الفساد وخاصة عند الإداريين الذين يمثلون القدوة وهم المسؤولون عن ضبط النظام وتطبيق القانون في المدرسة؟ فقد أكدت عدة دراسات على أهمية التزام المديرين والمعلمين بأخلاقيات العمل وممارستهم للسلوك الأخلاقي كدراسة Turgut (2007) ودراسة Kaucher (2010) التي ربطت بين القيادة الفعالة وأخلاقيات العمل فالقائد الفعال هو قائد أخلاقي. وينطبق على وضع بلدنا حسب تقديرنا ووفق السيناريوهات التي وضعتها اليونسكو السيناريو بء الذي يتضمن: "إن سيادة القانون مكرسة في السياسات الوطنية، ومعترف بها رسمياً كقاعدة، ولكن لا يسود اعتقاد ولا توقع واسع الانتشار بأن هذه المعايير تطبق بعدل وإنصاف وانتظام. وإن السلوك غير القانوني حقيقة واقعة في بعض القطاعات أو دوائر المجتمع أو المناطق، بما يشمل قطاع التعليم نفسه. وفي هذه الحال، يتقيد المتعلمون بمبادئ سيادة القانون ويدركون أنها المعيار المنشود، لكنهم يدركون أيضاً أن ثمة أوجه تباين جوهرية بين القيم والمثل العليا والاختيارات وأشكال السلوك الفردية" (اليونسكو، 2019، 30). من هذا المنطلق جاء الإحساس بضرورة القيام بدراسة لتحديد أسباب ضعف التزام المديرين بالقوانين والأنظمة لتحديد سبل الحد من هذه المخالفات.

مشكلة البحث

تعمل الدول لمكافحة ظاهرة مخالفة الأنظمة والقوانين من خلال التشدد في تطبيق القوانين والأنظمة ونشر العدالة من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على الاستفادة من قدرات المؤسسات التعليمية لصنع التغيير وإيجاد ثقافة احترام هذه القوانين، ولكن يفترض وجود إدارة واعية لأهمية هذا الدور وأن تعمل كقدوة في هذا المجال حتى تتمكن المؤسسات التعليمية من تحقيق هذا الهدف، وقد وضحت اليونسكو "أن العاملين في قطاع التعليم ليسوا كلهم مدرّكين بأنفسهم لسلوكهم ومواقفهم وتحيزهم (العلني والسري)، مما قد يؤدي إلى إضعاف قدرتهم على التحدث بمصادقية عن سيادة القانون وعلى المساهمة بفعالية في تطبيقها بشكل يومي. ولذلك، فإن تطبيق مبادئ سيادة القانون في المدارس وقاعات الدرس ليس بالأمر التلقائي ولا السهل بدون التشجيع والدعم المناسبين من إدارة المدرسة (اليونسكو، 2019، 34). ولكن الإداريين في المدارس تأثروا كغيرهم بالظروف التي تمر بها البلاد من أوضاع اقتصادية صعبة وظروف اجتماعية غير معتادة خلقت جواً ملائماً لانتشار مخالفات القانون والنظام، وقد لاحظت الباحثتان من خلال وجود أطفالهن في المؤسسات التربوية وجود حالات ضعف التزام بالقوانين والأنظمة، وتم تأكيد هذه الملاحظة من خلال

مقابلات أجريت مع 10 من أولياء الأمور و7 معلمات مكلفات بأعمال إدارية من مدارس مختلفة، وقد أكدوا بالإجماع وجود مخالفات بشكل أو بآخر للقوانين الناظمة لعمل المدارس في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي. ولكن يبقى للإداريين في مدارس الحلقة الأولى دوراً مهماً نظراً لما لعلاقتهم مع المعلمين والعدالة والمناخ المناسب الذي يتم تأمينه في المدرسة من تأثير على رضا المعلمين الوظيفي وبالتالي على أدائهم وهذا ما أكدته دراسة Brackett (2010)، كما أثبتت دراسة أبو راضي والشريفي (2013) أن هناك علاقة بين سلوك الإداريين في المدرسة وقيمهم والالتزام التنظيمي للمعلمين. ونظراً لخطورة وتبعات ضعف الالتزام بالقوانين والأنظمة (في حال حدوثها) على التعليم وبالتالي على مستقبل البلد والتخوف من تحوله إلى ثقافة مقبولة من المجتمع واعتباره أمراً طبيعياً وعواقب ذلك على مستقبل البلد، حيث وضحت اليونسكو أن " لخرق سيادة القانون، بالفعل، عواقب بالغة الأثر على كل من المستويات الفردي والجماعي والوطني والإقليمي والعالمي " (اليونسكو، 2019، 24)، وانطلاقاً مما سبق ومن أهمية دور الإداريين وضرورة التزامهم بقوانين العمل في المدرسة وجدنا أنه من المهم القيام بدراسة لتحديد أسباب مخالفتهم القوانين والأنظمة وذلك بهدف اقتراح حلول منطقية ومناسبة لعلاج هذه المشكلة بناء على الأسباب التي أدت لها، ونظراً لكون الفرد نفسه هو الأكثر قدرة على تحديد الأسباب والدوافع التي تدفعه للقيام بسلوك معين وجدنا أن الإداريين أنفسهم من الشرائح المناسبة لجمع من خلالها البيانات المطلوبة للإجابة عن تساؤلات البحث.

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث

إن تطبيق مبدأ سيادة القانون في الحياة اليومية للفرد يشعره بكرامته وضمن حقوقه ويتم ذلك من خلال تحقيق العدالة، وهذه المهمة يقوم بها القضاء ووزارة العدل، ولكن ليست وحدها المسؤولة عن ذلك فترتبة الأفراد على احترام القوانين ونشر ثقافة سيادة القانون مهمة أساسية من مهام قطاع التعليم، وهذا البحث يلقي الضوء على ضرورة التركيز على التزام الإداريين بالقوانين والأنظمة، كونهم المسؤولون بالدرجة الأولى عن تحقيق العدالة في مدارسهم واحترام القوانين فيها، إضافة إلى كونهم القدوة في مدارسهم، كما يسهم هذا البحث في تحديد الأسباب التي تدفع الإداريين لارتكاب المخالفات بعد تحديدها مما يساعد في طرح حلول واقعية للحد من هذه المخالفات.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما المخالفات الأكثر شيوعاً لدى الإداريين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي من وجهة نظرهم؟
- 2- ما تقدير الإداريين للنسبة المئوية لكل من "انخفاض القيم الشخصية" و "فشل القوانين والأنظمة" كسبب لمخالفة القوانين والأنظمة؟
- 3- ما أسباب مخالفات الإداريين للقوانين والأنظمة من وجهة نظرهم؟ ويتفرع عنه:
 - 3-1- ما نسبة تواجد مخالفة غض الإدارة النظر عن غياب بعض المعلمين دون مبرر قانوني، وما هي أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب؟
 - 3-2- ما نسبة تواجد مخالفة توزيع العمل بطريقة غير عادلة على المعلمين وما هي أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب؟

- 3-3- ما نسبة تواجد مخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات، وما هي أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب؟
- 3-4- ما نسبة تواجد مخالفة استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية، وما هي أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب؟
- 4- ما سبل الحد من مخالفات الإداريين للقوانين والأنظمة؟

منهجية البحث

تم استخدام المنهج الوصفي بوصفه المنهج المناسب لطبيعية الدراسة كونه يسعى لوصف الأوضاع أو الأحداث أو الظروف الحالية، فالمنهج الوصفي يعرّف بأنه مجموعة الإجراءات الدراسية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً؛ لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة، وتجمع المعلومات في الدراسة الوصفية باستخدام الاستبانة أو المقابلات أو الاختبارات (Melhem, 2006, 370). وتم تطبيق استبانة من تصميم الباحثين كأداة لجمع البيانات.

مجتمع البحث وعينته

يمكن تحديد مجتمع البحث بجميع الإداريين في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي البالغ عددهم (313) إدارياً بحسب إحصائيات مديرية التربية للعام الدراسي (2023-2024)، وقد تم سحب عينة عشوائية من المدارس (8 مدارس) وتم سحب عينة متيسرة من الإداريين (نظراً لطبيعة الموضوع المدروس تم تحديد العينة بالذين وافقوا على الإجابة عن الأسئلة المضمنة في الأداة) وبلغت (50) إدارياً. وقد تم التوجه إلى الإداريين كونهم المعنيين بالموضوع وهم الأقدم على تحديد أسباب مخالفتهم للقوانين والأنظمة سواء كانت إجاباتهم عن أنفسهم (بشكل غير مباشر) أو عن زملائهم في العمل.

حدود البحث

تم تطبيق البحث وجمع بياناته في الفترة من بداية العام الدراسي 2023-2024 في شهر أيلول إلى نهاية شهر تشرين الثاني، وذلك على الإداريين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في مدينة اللاذقية. كما تحدد البحث (الحدود الموضوعية) بدراسة أسباب مخالفة الإداريين للقوانين والأنظمة وسبل الحد منها وذلك من وجهة نظرهم أنفسهم.

المصطلحات والتعاريف الإجرائية

الفساد الإداري: ويعرف بأنه النشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي، والتي تؤدي فعلاً إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة، سواء كان ذلك بصفة متجددة، أو مستمرة، وسواء كان بأسلوب فردي، أو بأسلوب جماعي منظم (محمود، 2008، 7).

وتعرف منظمة الشفافية العالمية التي تأسست سنة 1993 **الفساد** بأنه "استخدام الوظيفة في القطاع العام لتحقيق مكاسب شخصية"

ويمكن تعريف **مخالفة القوانين والأنظمة إجرائياً** بأنه: إخلال العامل بأداء واجباته بالشكل المطلوب أو قيامه بسلوكيات ممنوعة، كالتسيب أو الإهمال أو تعطيل العمل أو محاباة البعض أو الإساءة لهم أو التقصير في أداء العمل لاعتبارات

شخصية كالمكاسب المادية والاجتماعية. وتحدد من خلال الاستبانة المعدة لهذا الغرض. وسيتم تحديدها من خلال الأداة المعدة لهذا الغرض (الاستبانة).

الإداريين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي: هم العاملون في المدارس من غير المعلمين والعمال أي الذين يشكلون مجلس المدرسة كالمدير ونوابه والموجهين وأمين السر وأمين المخبر ...

الدراسات السابقة

دراسة بن مرزوق (2008) بعنوان: "الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية: هدفت الدراسة تعرف واقع ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية والدور الذي تلعبه الرقابة الإدارية للحد منها، وتحديد الصعوبات التي تواجهها للتوصل إلى وضع رؤية استراتيجية لإصلاح الإدارة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة، واعتمدت الاستبانة والمقابلة والملاحظة الميدانية لجمع البيانات، وتم سحب عينة عشوائية بلغت (67) فرداً، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تعد الرقابة الإدارية أداة فعالة في مكافحة الفساد الإداري لكن إن لم تمارس باستمرار فهناك إمكانية للوقوع في الفساد. كما يعد ضعف الرقابة من أكثر الصعوبات التي تواجه مكافحة الفساد لذلك يجب تفعيلها، وإن الرقابة الإدارية الفعالة تتطلب تجنب المحاباة والعلاقات الشخصية في ممارستها، مع توفير الحماية للمراقبين وتحفيزهم لتطبيق القانون والتشدد في معاقبة المقصرين.

دراسة الهواري (2013) بعنوان: "القيم الشخصية كمؤشر لفعالية الأداء التسييري (الإداري) في منظمة العمل الجزائرية": هدفت الدراسة إلى الكشف عن الفروق الفردية في القيم الشخصية لمسييري (إداري) منظمات العمل الجزائرية وعن الفردية في فعالية أدائهم، والكشف عن العلاقة الموجودة بين عامل القيم الشخصية وفعالية الأداء التسييري في المنظمة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت استبانتين: الأولى لقياس القيم الشخصية، والثانية لتقويم أداء الإداريين. على عينة من (100) إداري، وتوصلت إلى النتائج التالية: وجود فروق في القيم الشخصية بين الإداريين، وكذلك في مستوى فعالية أدائهم تبين وجود علاقة إيجابية دالة احصائياً بين المتغيرين: (القيم الشخصية ومستوى فعالية الأداء).

دراسة منصور (2015) بعنوان: "درجة ممارسة مديرة المدرسة للقيادة الأخلاقية وتأثيرها على المناخ التنظيمي من وجهة نظر معلمات المرحلة الابتدائية بمحافظة الطائف" السعودية:

هدفت الدراسة تعرف درجة ممارسة مديرات المدارس الابتدائية للقيادة الأخلاقية، وتحديد العلاقة بين المناخ التنظيمي والقيم الأخلاقية السائدة لديهن، واستخدم المنهج الوصفي لتحقيق أهداف البحث، طبقت استبانة للقيادة الأخلاقية والمناخ التنظيمي كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة المؤلفة من (72) معلمة، وتم التوصل إلى نتائج منها: تحديد القيم الواجب أن تحكم العمل بالمدرسة كالحكمة والعدل والتسامح، وجاءت درجة ممارسة مديرات المدارس للقيم الأخلاقية من وجهة نظر المعلمات مرتفعة لكل القيم، كما أظهرت النتائج وجود علاقة بين درجة ممارسة مديرات المدارس للقيادة الأخلاقية وفعالية المناخ التنظيمي فيها.

دراسة Calderon & Ancho (2018) بعنوان Examining malpractice in the education context هدفت الدراسة إلى تحديد أنواع الممارسات الخاطئة في نظام التعليم الفلبيني؛ وتحديد من هم المذنبون بهذه المخالفات. تم جمع البيانات عن طريق تنزيل عشر قضايا قضائية عبر الإنترنت تم تضمين المعلمين وأولياء الأمور والطلاب ومديري المدارس والمديرين. أشارت النتائج إلى أن الممارسات السيئة تصنف في قسمين: الفساد وسوء السلوك. تشمل مجموعة الفساد جرائم تتراوح من جمع غير قانوني من قبل

المعلمين من الطلاب إلى إساءة استخدام الأموال من قبل المسؤولين في المدرسة. من ناحية أخرى، تشمل مجموعة سوء السلوك: الاعتداء الجنسي الذي يستهدف الطلاب من قبل المعلمين، وإساءة استخدام السلطة من قبل مديري المدارس تجاه المعلمين. كما كشفت البيانات أنه لم يتم الإبلاغ عن مشاركة مديري المدارس بسبب بعض الأسباب المتداخلة مثل الخوف أو الشك أو التردد أو الإهمال من جانب أولئك الذين رفعوا الدعاوى أو نتيجة لممارسات مضللة أو مكيدة للجناة. بينما تم تضخيم الانتهاكات والمخالفات البسيطة التي ارتكبتها المعلمون. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدم وجود السلطة والتأثير الذي يتمتع به المعلمون ضد مديري المدارس وغيرهم من المسؤولين.

دراسة المرعشلي (2021) المعايير الأخلاقية في المهمات الإدارية من وجهة نظر المديرين "دراسة ميدانية على عينة من مديري (المدارس والمؤسسات الخدمية) في محافظة القنيطرة"

هدفت الدراسة التعرف على مدى تطبيق المعايير الأخلاقية في عمل المديرين من وجهة نظر المديرين، والتعرف على الفروق في درجة توافر المعايير الأخلاقية في المهمات الإدارية تبعاً لمتغيرات البحث (الجنس، الشهادة العلمية، سنوات الخبرة، نوع المؤسسة: "تعليمية خدمية") وقد طبق البحث على عينة بلغت 83 مديراً، وقد استخدمت الباحثة لهذا الغرض استبانة مؤلفة من 74 بنداً توزعت على أربعة محاور هي: الأداء المهني، علاقة المدير بالمجتمع المحلي، علاقة المدير بالعاملين والموظفين، علاقة المدير بالزملاء. وقد خلص البحث إلى النتائج الآتية: توجد فروق بين الجنسين في الإجابة على المعيار الأخلاقي للمديرين لصالح الإناث. وتبين وجود فروق في معيار العلاقة مع العاملين لصالح المؤسسات الخدمية والعلاقة مع المجتمع المحلي، في حين لا يوجد فروق بمعيار العلاقة مع الزملاء والأداء المهني بين المؤسسات الخدمية والتعليمية. كما تبين وجود فروق بالنسبة لسنوات الخبرة في المعيار المهني والعلاقة مع العاملين والمجتمع المحلي لصالح من لديه خبرة فوق 10 سنوات، في حين لا توجد فروق بالنسبة للعلاقة مع الزملاء. التعقيب على الدراسات السابقة: تناولت دراسات كل من المرعشلي ومنصور والهوري الموضوع من الناحية الأخلاقية والالتزام بالقيم، بينما تناولت الدراسة الحالية الموضوع بطريقة مختلفة حيث تمت دراسة أسباب المخالفات بأنواعها سواء كانت انخفاض القيم الشخصية أو تتعلق بطبيعة القوانين نفسها أو غيرها من الأسباب. وتناولت دراسة كالديرون وانشو الممارسات الخاطئة في سياق التعليم دون البحث في أسبابها، أما دراسة بن مرزوق فقد ركزت على الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري بشكل عام وليس في مجال التعليم بشكل خاص ولم تتطرق لأسباب المخالفات بشكل شامل. وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من خلال الاطلاع على المنهجية المتبعة والأدوات المستخدمة فيها والأدب النظري ليطم بناء أداة البحث.

الدراسة النظرية:

الفساد وثقافة احترام القانون: لقد اختارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، أن تعرف الفساد من خلال الإشارة إلى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع، ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات، وهي الرشوة بجميع وجوهها، في القطاعين العام والخاص، كالاختلاس، وإساءة استغلال الوظيفة، والنزاه غير المشروع... وغيرها من أوجه الفساد الأخرى (عبد المطلب، 2004، 95). وتشمل ممارسات الفساد الإداري الانحرافات التنظيمية التي تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتصل مباشرة بالعمل الذي يقوم به، ومن أمثلتها: الامتناع عن أداء العمل أو عدم أدائه بدقة وأمانه، عدم الالتزام بمواعيد العمل، عدم إطاعة أوامر الرؤساء في العمل، إفشاء أسرار العمل وعدم التعاون مع الزملاء، المحسوبية، والتباطؤ في إنجاز العمل. كما تشمل الانحرافات السلوكية

التي تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه وتصرفه الشخصي مثل: عدم المحافظة على كرامة الوظيفة، أداء أعمال مأجورة بغير إذن من السلطة المختصة، الجمع بين الوظيفة وعمل آخر من شأنه الإضرار بالواجبات الوظيفية. المحاباة: أي تفضيل جهة على جهة أخرى بغير وجه حق (بوطورة، سمايلي، 2019، 4).

ومن أهم وسائل الوقاية من الفساد ومعالجته للقضاء عليه التشدد بتطبيق القوانين ونشر ثقافة احترام القانون. ويقصد بثقافة احترام القانون الأوضاع الثقافية والاجتماعية التي يتم فيها احترام سيادة القانون وبسطها. وهي بيئة يطبع فيها المواطنون القانون لاعتقادهم أنه يلبي احتياجات الأفراد والمجتمع بإنصاف وعدل. ويفترضون أن لدى جميع أعضاء المجتمع فرص متساوية للجوء إلى نظام العدالة ورغبة في اللجوء إليه لرفع شكاواهم عند الضرورة. وتعزز ثقافة احترام القانون توقعات الأفراد الإيجابية بشأن القانون وثقتهم في العدالة التي تمارس، بما في ذلك تعاملهم الرسمي وغير الرسمي مع القانون (اليونسكو، 2019، 9-10). وتعتمد ثقافة احترام القانون، في الجوهر، على التماسك الاجتماعي والعلاقات المتناغمة بين المواطنين وفي الوقت نفسه تعززهما (اليونسكو، 2019، 19). لذلك من الطبيعي أن تتراجع ثقافة احترام القانون في الحروب والكوارث التي تؤثر على الوضع الداخلي.

أسباب مخالفة القوانين والأنظمة: إن ظاهرة الفساد الإداري معروفة منذ القدم وفي مختلف الحضارات وأسبابها عديدة، ولكن مهما اختلفت أسبابها فهي ظاهرة سلبية تحتاج إلى علاج، ولا يمكن علاجها بشكل فعال دون تحديد الأسباب المؤدية لها والتعامل معها. ونذكر هنا بعض أسبابها:

- الأسباب السياسية: تعد الأسباب السياسية لانتشار الفساد كالرشوة وغيرها من أهم الأسباب وأخطرها، حيث تؤكد التجارب والمحاکمات والتقارير والدراسات أن فساد الإداريين سرعان ما ينتشر للمستويات الأدنى التي تحتمي وتتستر بقيادتها المتواطئة معها، حيث تهيمن العناصر الفاسدة على الممتلكات العامة وتتمتع بالسلطات التي تمكنها من استغلالها لمصالحها الخاصة (الكبيسي، 2000، 69).

- الأسباب الاقتصادية: إن كبر حجم الفجوة بين دخل العاملين واحتياجاتهم المالية الحقيقية لمواجهة متطلبات المعيشة يؤدي إلى تقوية الدافع لارتكاب المخالفات القانونية كالرشوة والاختلاس والسرقة نظراً لصعوبة سد الفجوة بأساليب مشروعة. كما أن ارتفاع قيمة الدخل الناتج عن الفساد كالرشوة وغيرها مقارنة بالدخل الرسمي المستمد من العمل الأصلي تجعل الأفراد يفقدون الثقة بعملهم الأصلي ويتقبلون تدريجياً فكرة التفریط بمعايير أداء الواجب الوظيفي والمهني والتخلي عن مبادئه (كتقبل المعلمين للتدريس الخاص وإهمال التدريس في المدارس). يضاف إلى ذلك عدم مراعاة السياسات الاقتصادية مبدأ تحقيق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية على المواطنين مما يؤدي إلى حرمان بعض فئات المجتمع من حقوقها لصالح طبقة الأغنياء وهذا بدوره يؤدي إلى استغلال هؤلاء للطبقة الفقيرة لمضاعفة أرباحهم غير المشروعة. إضافة إلى الخصخصة وبيع أو تأجير المؤسسات الحكومية للشركات الخاصة والمستثمرين مما يسمح للوسطاء والسماسرة بعقد صفقات ودفع عمولات لشراء المؤسسات الحكومية بأقل من قيمتها وبطريقة غير شرعية (كتأجير مدارس أو أبنية حكومية لجهات خاصة). (الغالبى والعامري، 2015، 390).

- الأسباب القانونية والقضائية: تصيح التشريعات نفسها سبباً للفساد، عندما تستغل ثغرات النصوص القانونية وفساد رجال القانون، الذين يستغلون مناصبهم والثغرات الموجودة لتحقيق مصالح شخصية سواء لقاء مقابل مادي أو لإرضاء جهات معينة للحصول على مكاسب معنوية أو ترقية أو غير ذلك، وإهمال وجود هذه الثغرات سيؤدي إلى وجود محترفين في مجال الاحتيال على القوانين.

-الأسباب الاجتماعية: هي الأسباب التي تتعلق بالمجتمع وقيمه وثقافته، فإذا اعتبر المجتمع أن سلوكاً أو تصرفاً ما خاطئ، فإنه سيبلغ عنه لتتم محاربه أما إذا اعتبره تصرفاً طبيعياً فذلك سيؤدي لانتشاره أكثر. فمن يقدم رشوة يريد قضاء حاجته بسرعة والذي يتلقاها يعتبرها حقه وإضافة إلى راتبه الذي لا يكفيه، وبالتالي يعتبرونها أمراً طبيعياً ولا يبلغون عنها لأنها بالنسبة لهم لا ينظر لها كسلوك سيء أو غير سوي (اندرأوس، 2005، 201).

-الأسباب الإدارية: عند تكليف المنظمات بأعباء تفوق قدراتها وإمكاناتها سواء البشرية أو المادية، مما يؤدي إلى عجز العاملين عن إنجاز الأعمال الموكلة لهم، مما يدفعهم لاتباع أساليب ملتوية لإنجاز عملهم بأسرع وأقل جهد ممكن. وشيوع نمط الإدارة التسلطية والبيروقراطية وغياب الديمقراطية وضعف نظم الرقابة والتظلم، وغياب آليات المساءلة والشفافية كلها عوامل تسهم في شيوع مخالفات القوانين والأنظمة (بوقةارة وآخرون، 2017، 89).

سبل الحد من مخالفة الأنظمة والقوانين: تركز محاولات إصلاح التعليم على القيم وتحسينها من خلال التعليم، ولدى العاملين في مجال التعليم كوسيلة للحد من السلوك المنحرف ومخالفة القوانين والأنظمة، أي أن النظم التعليمية تستخدم كأهم الوسائل للعمل على الحد من مخالفة القوانين، لذلك ومن هذا المنطلق يجب البدء بها وبكوادرها لخلق ثقافة سيادة القانون، والعمل جنباً إلى جنب مع القضاء والجهات المختصة بالعمل على تطبيق وفرض الالتزام بالقوانين، وذلك لأن فرض القانون لا يمكن أن ينجح دون وجود ثقافة تدعمه، حيث يمكن أن يكون الفساد في أجهزة القضاء نفسها، كما يمكن أن ينظر المجتمع للفساد على أنه الحالة الطبيعية وأن الرشوة مثلاً حق للذي لا يكفيه دخله.

ويوجد عدة نهج يمكن اعتمادها للحد من مخالفة الأنظمة والقوانين نذكر منها: ضمان شفافية السياسات والممارسات السارية في المدرسة، وفقاً لحقوق الإنسان وموازرة سيادة القانون ومساءلة مسؤولي المدرسة والمعلمين؛ والعمل على سبيل الأولوية لإنشاعة مناخ من الثقة والانفتاح يشجع فيه الجميع على إبداء آرائهم واحترامها؛ وتنفيذ سياسات الإدماج التي ترحب بالتنوع ضمن المناهج الدراسية وتسهل مشاركة الجميع في حياة المدرسة (اليونسكو، 2019، 35).

الدراسة الميدانية:

بعد أن تم جمع المادة النظرية وتصميم أداة البحث تم البدء بإجراءات التطبيق الميداني كالاتي:
صدق وثبات الأداة: للتأكد من صدق أداة البحث والتحقق من صلاحيتها تم عرض الأداة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية في جامعة تشرين وعددهم (6). وفي ضوء آراء المحكمين وملاحظاتهم تم التوصل إلى استبانة تتألف في صيغتها النهائية من (4) أسئلة: وهي عبارة عن أسئلة مفتوحة وهما السؤالين (1،4)، وشبه موجهة وهما السؤالين (2،3). السؤال الأول: عن المخالفات الأكثر شيوعاً بين الإداريين، السؤال الثاني: عن النسب المئوية لأسباب هذه المخالفات من حيث القيم الشخصية أو فشل القوانين والأنظمة، السؤال الثالث: يتضمن (4) أسئلة فرعية، تضمن كل سؤال شقين، الشق الأول عن نسبة تواجد المخالفة (غياب المعلمين دون مبرر قانوني، توزيع العمل بطريقة غير عادلة، تسريب أسئلة بعض الاختبارات، استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية)، الشق الثاني يتضمن مجموعة من الأسباب المؤدية لهذه المخالفات وإعطاء ترتيب لهذه الأسباب من الأكثر تكراراً بإعطائه الرقم (1) ثم رقم (2) للسبب الذي يليه وهكذا مع إمكانية ذكر أسباب لم يتم ذكرها وإعطائها الترتيب المناسب، أما السؤال الرابع: سؤال مفتوح عن سبل الحد من المخالفات الموجودة.

لدراسة الخصائص السيكو مترية للأداة قامت الباحثتين بتطبيقه على عينة استطلاعية مؤلفة من (10) إداريين في مدارس الحلقة الأولى في مدينة اللاذقية من خارج العينة الأساسية للبحث بهدف التأكد من وضوح البنود وسهولة فهمها من قبلهم.

***الثبات:** تم قياس الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ من خلال متوسط معاملات الارتباط الداخلية بين أسئلة الاستبانة والخيارات الموضوعية لكل سؤال من أسئلة الاستبانة، وذلك بسبب طبيعة الأسئلة المتضمنة. والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

جدول (1) معاملات الثبات للسؤال الثالث من استبانة أسباب مخالفة الإداريين للأنظمة والقوانين

| الأبعاد | عدد البنود | معامل ألفا كرونباخ |
|---------------|------------|--------------------|
| السؤال الأول | 6 | 0.683 |
| السؤال الثاني | 6 | 0.702 |
| السؤال الثالث | 6 | 0.655 |
| السؤال الرابع | 8 | 0.768 |
| الأداة ككل | 26 | 0.819 |

يتضح من الجدول رقم (1) أن معاملات الثبات المحسوبة لبنود أسئلة الاستبانة وللاستبانة ككل جيدة مما يدل على اتساق جيد مما يؤكد صلاحيتها للاستخدام كأداة للبحث الحالي. وقد بلغت قيمة معامل الثبات للأداة ككل (0.819) وتعطي هذه القيمة مؤشراً بأن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات.

النتائج والمناقشة:

السؤال الأول: ما المخالفات الأكثر شيوعاً لدى الإداريين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي من وجهة نظرك؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب النسبة المئوية لإجابات أفراد العينة وهو سؤال مفتوح والبنود الواردة هي من إجابات أفراد العينة، فتبين أن أكثر المخالفات شيوعاً من وجهة نظرهم والموضحة بالجدول رقم (2) الآتي:

جدول (2) التكرارات والنسب المئوية للمخالفات الأكثر شيوعاً من وجهة نظر الإداريين

| الإجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|--|---------|----------------|
| عدم تقيد الإداريين بالدوام. | 30 | 60% |
| عدم العدالة بالتعاون مع المعلمين وتوزيع العمل عليهم. | 22 | 44% |
| غض النظر عن تأخير وغياب بعض المعلمين. | 18 | 36% |
| النقص في تأمين متطلبات المدرسة. | 12 | 24% |
| التهرب من العمل على الرغم من تواجدهم في المدرسة. | 7 | 14% |

من خلال الجدول رقم (2) يتبين لنا أن أكثر المخالفات شيوعاً من وجهة نظر أفراد العينة هي غياب الإداريين وعدم التزامهم بالدوام حيث أكد وجود هذه المخالفة (60%) من أفراد العينة، وقد يعود ذلك للأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع، إضافة إلى الصعوبة في المواصلات وعدم توفرها بالشكل المناسب، وضعف الرقابة وقلة المحاسبة التي قد تعود بدورها أو على الأقل بجزء منها للتعاطف معهم نتيجة الظروف الحالية.

السؤال الثاني: ما أسباب مخالفة القوانين والأنظمة (ضع نسبة مئوية كتقدير لها)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تقسيم الإجابات إلى فئات كما هو موضح في الجدول رقم (3):

جدول (3) تقسيم الإجابات إلى فئات

| | |
|------------|-----------|
| من 25-50% | من 1-25% |
| من 75-100% | من 50-75% |

ومن خلال برنامج ال (SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الفئات تبعاً إلى سبب انخفاض القيم الشخصية وسبب فشل القوانين والأنظمة، والموضحة بالجدول رقم (4) وهي كالآتي:

جدول (4) التكرارات والنسب المئوية تبعاً إلى أسباب انخفاض القيم الشخصية وفشل القوانين والأنظمة

| الفئة | انخفاض القيم الشخصية | | فشل القوانين والأنظمة | |
|--------|----------------------|----------------|-----------------------|----------------|
| | التكرار | النسبة المئوية | التكرار | النسبة المئوية |
| 76-100 | 1 | 2% | 11 | 22% |
| 51-75% | 4 | 8% | 5 | 10% |
| 26-50% | 17 | 34% | 21 | 42% |
| 0-25% | 28 | 56% | 13 | 26% |

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن انخفاض القيم الشخصية كسبب لمخالفة القوانين والأنظمة من وجهة نظر الإداريين كانت النسبة الأعلى للفئة (من 0-25%) حيث حصلت هذه الفئة على نسبة (56%) من إجابات أفراد العينة أي أن 56% من أفراد العينة قدروا أن انخفاض القيم الشخصية السبب في مخالفة القوانين بنسبة تتراوح بين 0-25%، وعلى الرغم من كون نسبة أقل من (25%) إحصائياً ليست مرتفعة، ولكن في الواقع هي نسبة مرتفعة ومن الضروري العمل على نشر القيم الإيجابية وتقديس العمل واحترامه وخاصة ما يتعلق بالعمل المدرسي لما له من انعكاس على تنشئة الأجيال فوجود إداريين ملتزمين بالقوانين والأنظمة بالأفعال وليس فقط بالحديث عنها سيجعلهم قدوة للمتعلمين وبالتالي سينعكس إيجاباً على المجتمع بأكمله، أما فشل القوانين والأنظمة كانت النسبة الأعلى للفئة (26-50%) حيث حصلت هذه الفئة على نسبة (42%) من إجابات أفراد العينة، وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم المعرفة بالقوانين والأنظمة من قبل بعض الإداريين أو وجود بعض الثغرات الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة القوانين أو وجود نشرات تفصيلية تشرح الأنظمة والقوانين أو العمل على وجود دورات للإداريين الجدد تفسر لهم القوانين والأنظمة وكيفية العمل بها.

كما إن النسب تظهر وجود ثغرة توضح أن هناك أسباباً لم يعتبرها المستجيبون لا انخفاض قيم الشخصية ولا فشل القوانين والأنظمة (إذا نظرنا إلى مجموع الفئتين الأولى والثانية نجد 10% من أفراد العينة فقط وجدوا أن انخفاض القيم الشخصية هي سبب مخالفة القوانين بنسبة أكثر من 50%، وكذلك 32% فقط من أفراد العينة وجدوا أن فشل القوانين والأنظمة هو سبب مخالفة القوانين بنسبة أكثر من 50%) مما يعني أن أفراد العينة يعتقدون أن هناك أسباباً أخرى، أو أن هناك مشكلة تقييم ما هو مطابق للقيم وما يخالف القيم، بما معناه يجدون أن التحيز مع معلم وضعه الصحي أو الاقتصادي أو الاجتماعي صعب عند تغييره عن الدوام أو تقصيره في عمله، هو أمر أخلاقي بينما في الواقع هو أمر غير أخلاقي لأنه سيسبب مشاكل للمتعلمين ويؤثر على جودة العملية التعليمية.

السؤال الثالث: ما أسباب مخالفة الإداريين لبعض القوانين والأنظمة من وجهة نظر الإداريين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحديد أربع مخالقات ضمن أربعة أسئلة فرعية، وتضمن كل سؤال منها شقين تمت الإجابة عليها كالآتي:

1-3 أقدّر نسبة تواجد مخالفة غض الإدارة النظر عن غياب بعض المعلمين دون مبرر قانوني بـ:

للإجابة على هذا السؤال تم تقسيم الإجابات إلى فئات كما هو وارد في الجدول السابق رقم (3)، ومن خلال برنامج ال (SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الفئات والموضحة في الجدول رقم (5).

جدول (5) التكرارات والنسب المئوية لمخالفة غض الإدارة النظر عن غياب بعض المعلمين

| النسبة المئوية | التكرار | الفئة |
|----------------|---------|--------|
| 20% | 10 | 76-100 |
| 12% | 6 | 51-75% |
| 54% | 27 | 26-50% |
| 14% | 7 | 0-25% |

يتبين من الجدول السابق أن (54%) من أفراد العينة ذكروا أن مخالفة غض الإدارة النظر عن غياب بعض المعلمين متواجدة بنسبة تتراوح بين (26-50%)، وهذه النسبة كبيرة جداً وتستحق البحث في الأسباب التي تدفعهم لفعل ذلك.

-رتب أسباب ارتكاب هذه المخالفة:

تم حساب المتوسط الحسابي¹ للترتيب المعطى من أفراد العينة لكل سبب من أسباب مخالفة غض الإدارة النظر عن غياب بعض المعلمين، وتم ترتيبهم من الأكثر تكراراً إلى الأقل، كما هو موضح في الجدول (6):

جدول (6) المتوسط الحسابي لأسباب مخالفة غض الإدارة النظر عن غياب بعض المعلمين

| الترتيب | أسباب المخالفة | المتوسط الحسابي |
|---------|--|-----------------|
| 1 | تعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة قريب، مرض، مكان سكن بعيد جداً) | 2.16 |
| 2 | رغبة الإداري في إظهار السلطة التي يتمتع بها | 2.24 |
| 3 | الرغبة في مراعاة الظروف المادية والإنسانية للمعلمين | 2.60 |
| 4 | تحقيق مصلحة خاصة | 3 |
| 5 | وجود قرابة أو معرفة شخصية | 3.14 |

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن السبب الأول لارتكاب الإداريين مخالفة غض النظر عن غياب بعض المعلمين هو التعاطف مع الحالات إنسانية خاصة (مثل وفاة قريب، مرض، مكان سكن بعيد جداً) وبمتوسط حسابي (2.16)، وقد يعود السبب في ذلك إلى طبيعة المجتمع السوري وكيفية تعامله مع مثل هذه الحالات، الأمر الذي يمكنهم من القدرة على تبريرهم لمثل هذا التصرف. ولكن نلاحظ أن الأسباب تتوزع بين ما ذكر من دوافع، ولكن أخطر ما تظهره نتائج هذا السؤال وجود سبب "تحقيق مصلحة خاصة" حتى لو جاء في المرتبة الرابعة، وما يلفت الانتباه أن وجود قرابة أو معرفة شخصية أتى في المرتبة الأخيرة.

¹ المتوسط الحسابي الأقل حصل على الترتيب الأول، أما الأعلى فحصل على الترتيب الأخير.

2-3 أقر نسبة تواجد مخالفة توزيع العمل بطريقة غير عادلة على المعلمين:

للإجابة على هذا السؤال تم تقسيم الإجابات إلى فئات كما هو وارد في الجدول رقم (3)، ومن خلال برنامج ال (SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الفئات والموضحة في الجدول رقم (7).

جدول (7) التكرارات والنسب المئوية لمخالفة توزيع العمل بطريقة غير عادلة على المعلمين

| النسبة المئوية | التكرار | الفئة |
|----------------|---------|--------|
| 20% | 10 | 76-100 |
| 34% | 17 | 51-75% |
| 38% | 19 | 26-50% |
| 8% | 4 | 0-25% |

يتبين من الجدول (7) أن (38%) من أفراد العينة ذكروا أن مخالفة توزيع العمل بطريقة غير عادلة متواجدة بنسبة تتراوح بين (26-50%)، كما تظهر النسب إذا جمعنا الفئتين الأولى والثانية أن (54%) من أفراد العينة يؤكدون أن المخالفة موجودة وبنسبة تفوق ال (50%)، وهي نسبة مرتفعة جداً وتدل على تجاوزات يفترض معالجتها، أو على تفاوت في فهم فكرة العدالة حيث قد يعتقد بعض الإداريين أن توزيع العمل بالتساوي على الجميع عدالة بينما يعتقد البعض الآخر أن مراعاة من لديهم ظروف خاصة كالمرض وبعد مكان العمل وكبار السن من المعلمين وغيرها هو نوع من تحقيق العدالة.

-رتب أسباب ارتكاب هذه المخالفة:

تم حساب المتوسط الحسابي المعطى من أفراد العينة لكل سبب من أسباب مخالفة توزيع العمل بطريقة غير عادلة، وتم ترتيبهم من الأكثر تكراراً إلى الأقل، كما هو موضح في الجدول (8):

جدول (8) المتوسط الحسابي لأسباب مخالفة توزيع العمل بطريقة غير عادلة

| المتوسط الحسابي | أسباب المخالفة | الترتيب |
|-----------------|---|---------|
| 2.38 | الرغبة في مراعاة الظروف المادية والإنسانية الصعبة للمعلمين | 1 |
| 2.50 | تحقيق مصلحة شخصية | 2 |
| 2.72 | وجود قرابة أو معرفة شخصية | 3 |
| 2.88 | تعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة قريب، مكان سكن بعيد جداً) | 4 |
| 3.76 | رغبة الإداري في إظهار السلطة التي يتمتع بها | 5 |

من خلال الجدول (8) نلاحظ أن السبب الأول لارتكاب الإداريين مخالفة توزيع العمل بطريقة غير عادلة على المعلمين هو الرغبة في مراعاة الظروف المادية والإنسانية الصعبة للمعلمين وبمتوسط حسابي (2.38)، وقد يعود السبب في ذلك إلى وجود أعداد كبيرة من المعلمين في المدارس، وبالتالي يمكن تقسيم العمل فيما بينهم مع مراعاة أماكن سكن المعلمين نتيجة لارتفاع أجور النقل، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على المعلمين الأقرب في مكان الإقامة إلى المدرسة، وإذا دققنا في الجدول نلاحظ أن التعاطف مع حالات إنسانية جاء في المرتبة 5 وهذا لا يتناسب مع وضع مراعاة الظروف الإنسانية في المرتبة الأولى وقد يدل على التستر بمراعاة الظروف الاقتصادية والإنسانية لتحقيق مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

3-3 أقر نسبة تواجده مخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات:

تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال تقسيم الإجابات إلى فئات كما هو وارد في جدول السابق رقم (3)، ومن خلال برنامج ال (SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الفئات والموضحة في الجدول رقم (9).

جدول (9) التكرارات والنسب المئوية لمخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات

| النسبة المئوية | التكرار | الفئة |
|----------------|---------|--------|
| 0% | 0 | 76-100 |
| 0% | 0 | 51-75% |
| 2% | 1 | 26-50% |
| 98% | 49 | 0-25% |

يتبين من الجدول السابق أن (98%) من أفراد العينة ذكروا أن مخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات متواجدة بنسبة تتراوح بين (0-25%)، مع العلم أنه عند التدقيق في النتائج تبين أن 30 فرداً من الـ 49 أكدوا إنها غير متواجدة نهائياً (ولكن مع ذلك تصنف ضمن فئة من 0-25% ومتوسط التقدير كان 1.6% في هذه الفئة)، ورغم ظاهر هذه النسبة أنها قليلة نسبياً إلا أنها تعتبر كبيرة بالنسبة لهذه المخالفة بالضبط ويجب إيجاد حل للحد منها نظراً لخطورتها.

-رتب أسباب ارتكاب هذه المخالفة:

تم حساب المتوسط الحسابي المعطى من أفراد العينة لكل سبب من أسباب مخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات، وتم ترتيبهم من الأكثر تكراراً إلى الأقل، كما هو موضح في الجدول (10):

جدول (10) المتوسط الحسابي لأسباب مخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات

| الترتيب | أسباب المخالفة | المتوسط الحسابي |
|---------|---|-----------------|
| 1 | تعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة قريب، مرض) | 2.64 |
| 2 | تحقيق مصلحة شخصية | 2.38 |
| 3 | الرغبة في مراعاة الظروف المادية والإنسانية الصعبة للمتعلمين | 2.84 |
| 4 | رغبة الإداري في إظهار السلطة التي يتمتع بها | 3.22 |
| 5 | الرغبة في مساعدة أشخاص نتيجة وجود قرابة أو معرفة شخصية | 3.28 |

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن السبب الأول لارتكاب الإداريين مخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات هو التعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة قريب، مرض) وبمتوسط حسابي (2.64)، وقد يعود السبب لطبيعة الشعب السوري الذي يتعاطف مع الحالات الإنسانية وإلى قلة الوعي بخطورة هذه المخالفة وأنها ستعود بالضرر لمن يعتقدون خطأ أنهم يساعدهم، ولا يوجد أي سبب مهما كان يمكن أن يبرر هذه المخالفة ويجب العمل على علاجها مهما كان حجم انتشارها.

3-4 أقر نسبة تواجده مخالفة استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية:

تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال تقسيم الإجابات إلى فئات كما هو وارد في جدول السابق رقم (3)، ومن خلال برنامج ال (SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الفئات والموضحة في الجدول رقم (11).

جدول (11) التكرارات والنسب المئوية لمخالفة استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية

| النسبة المئوية | التكرار | الفئة |
|----------------|---------|--------|
| 30% | 15 | 76-100 |
| 4% | 2 | 51-75% |
| 42% | 21 | 26-50% |
| 24% | 12 | 0-25% |

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن النسبة المئوية الأعلى لمخالفة استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية كانت النسبة الأعلى للفئة (26-50%) حيث حصلت هذه الفئة على نسبة (42%) من إجابات أفراد العينة، كما أن 30% من أفراد العينة ذكروا أن المخالفة موجودة بنسبة تتراوح بين 76-100% مما يدل على وضع يحتاج إلى علاج.

-رتب أسباب ارتكاب هذه المخالفة:

تم حساب المتوسط الحسابي المعطى من أفراد العينة لكل سبب من أسباب استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية، وتم ترتيبهم من الأكثر تكراراً إلى الأقل، كما هو موضح في الجدول (12):

جدول (12) المتوسط الحسابي لأسباب مخالفة استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية

| الترتيب | أسباب المخالفة | المتوسط الحسابي |
|---------|--|-----------------|
| 1 | الرغبة في مراعاة الظروف المادية والإنسانية الصعبة للمعلمين | 2.46 |
| 2 | رغبة الإداري في إظهار سلطته | 2.68 |
| 3 | تعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة قريب، مرض، مكان سكن بعيد جداً) | 3.06 |
| 4 | رغبة في كسب مودة جهة نافذة | 3.14 |
| 5 | تحقيق مكاسب شخصية | 3.24 |
| 6 | الانتقام من البعض لأسباب شخصية | 3.92 |
| 7 | الرغبة في مساعدة معارف أو أقارب | 4.04 |

من خلال الجدول (12) نلاحظ أن السبب الأول لارتكاب الإداريين مخالفة استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية هو الرغبة في مراعاة الظروف المادية والإنسانية الصعبة للمعلمين وبمتوسط حسابي (2.46)، وقد يعود السبب في ذلك إلى ثقافة المجتمع التي تسمح بشكل أو بآخر بتبرير مخالفة القوانين والأنظمة عندما يتعلق الأمر بمراعاة الأشخاص الآخرين الذين يتعامل معهم الإداري، وبالتالي التستر وراء مراعاة الظروف المادية والإنسانية الصعبة للمعلمين لارتكاب مخالفة استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية لأن هناك تناقض بين السبب والدافع.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما سبل الحد من المخالفات لدى الإداريين؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب النسب المئوية لتكرارات الأفكار الموجودة في إجابات الإداريين، وهو سؤال مفتوح، فنتبين أنه من سبل الحد من هذه المخالفات من وجهة نظرهم:

جدول (13) التكرارات والنسب المئوية لسبل الحد من المخالفات من وجهة نظر الإداريين

| النسبة المئوية | التكرار | الإجابة |
|----------------|---------|---|
| 40% | 20 | اجراء العقوبة اللازمة في حال عدم الالتزام بالقوانين والانظمة، وتشديد هذه العقوبات |
| 36% | 18 | رفع نسبة طبيعة العمل والتحفيز الوظيفي |

| | | |
|-----|----|------------------------|
| 20% | 10 | نشر ثقافة الحد من الغش |
| 10% | 5 | زيادة عدد الإداريين. |

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن اجراء العقوبة اللازمة في حال عدم الالتزام بالقوانين والانظمة، وتشديد هذه العقوبات، قد حصلت على النسبة الأعلى من إجابات أفراد عينة البحث ونسبة (40%)، وهو نتيجة طبيعية ومناسبة مقارنة مع السؤال الأول الذي أكد على أن فشل القوانين والأنظمة هو من أسباب ارتكاب الإداريين للمخالفات، وهو ما يدل على التراخي في تطبيق ضوابط أو عقوبات تردع الإداريين أو مرتكبي المخالفات عن القيام بها.

الاستنتاجات والتوصيات:

يتبين من النتائج السابقة ضخامة حجم المشكلة حيث أن جميع المخالفات التي ذكرت منتشرة ولو بنسب متفاوتة، وتكمن خطورتها في تواجدها في قطاع من أهم القطاعات وهو التعليم وفي قاعدته المتمثلة في مرحلة التعليم الأساسي، وعند المسؤولين عن ضبط النظام والقانون فيه. وقد أظهرت النتائج أن اهم الأسباب المؤدية للمخالفات فيه هي التعاطف مع حالات إنسانية (رغم احتمال التستر وراءها في بعض الحالات لتحقيق مصالح شخصية)، والرغبة في كسب مودة جهة نافذة، ولقاء مقابل مادي، ورغبة في إظهار السلطة، والتعاطف مع الأقارب والأصدقاء، لذلك يعتبر من الملح والضروري جداً العمل وبشكل جاد وبصورة شاملة لحل هذه المشكلة التي تؤثر تأثيراً بالغاً على مستقبل البلد كونها تتعلق بالنظام التعليمي أي قطاع بناء المستقبل. ويمكن تقديم بعض المقترحات للحد من تفاقم الوضع وعلاج المشكلة منها:

- نشر ثقافة احترام القوانين والأنظمة والعمل على تطبيقها، ورفض المخالفات بجميع اشكالها وعدم تقديم أي مبرر لها قد يكون هو الحل الأفضل. وقد تكون البداية من الميدان التربوي نظراً لمكانته المهمة في المجتمع، ولكون المتعلمين فيه يكتسبون المهارات والسلوكيات السليمة التي تثبت لديهم وخاصةً في مرحلة التعليم الأساسي لكونها تحتل المرتبة الأولى في السلم التعليمي، مع متابعتها في مراحل التعليم الأعلى، والتركيز على ثقافة سيادة القانون في برامج إعداد وتدريب المعلمين وتوعيتهم لخطورة مخالفة الأنظمة والقوانين على مستقبل البلد .
- التشدد في تطبيق القوانين والأنظمة وتفعيل الدور الرقابي للأجهزة المختصة بشكل أكبر.
- تحسين الوضع المعيشي للمواطن من الناحية الاقتصادية وبشكل خاص العاملين في قطاع التربية والتعليم.
- القيام بدراسات مكملة للدراسة الحالية كالبحث في تأثير الحرب والأزمات على أسباب مخالفة القوانين والأنظمة، ودراسة أسباب مخالفة القوانين في المراحل الدراسية الأعلى.

Reference

- Andrews, Atef William, Shadow Economy (Concepts, Components, Causes, Impact on the Public Budget), University Youth Foundation, Alexandria, 2005.
- Abdul Muttalib, Adel, Corruption as an Arab Phenomenon and its Control Mechanisms (A Framework for Understanding and Addressing Corruption in the Arab World), Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year 27, No. 309, Beirut, 2004.
- Abu Radi, Rowaida Jamil Khalil, Al-Sharifi, Abbas Mahdi, The Administrative Value System of Private School Principals in Amman Governorate and its Relationship to the Organizational Commitment of Teachers, Master's Thesis Presented at the Middle East University, 2013.
- Al-Ghalbi, Mohsen Taher Mansour, Al-Ameri, Mahdi Saleh Mohsen, Social Responsibility and Business Ethics, Dar Wael, Amman, 4th Edition, 2015.
- Bougara, Lamia, Boulatif, Nessma, Sisaoui, Fadila, Ethics of Work and Administrative Corruption, Master's Thesis Presented at Mohamed Siddiq Ben Yahya Jijel University, 2017.
- Al-Kubaisi, Amer, Administrative Corruption: A Systematic Vision for Diagnosis, Analysis and Treatment, Arab Journal of Management, Arab Administrative Development Organization, Vol. 20, No. 01, Cairo, 2000.
- Al-Maraashly, Nusseibeh, Ethical Standards in Administrative Tasks from the Principals' Point of View "A Field Study on a Sample of Principals (Schools and Service Institutions) in Quneitra Governorate", Damascus University Journal for Educational and Psychological Sciences, Vol. 37, No. 1, 2021, pp. 123-159.
- Brackett, Marc A.; Palomera, Raquel; Mojsa-Kaja, Justyna; Reyes, Maria Regina and Salovey, Peter, Emotion- Regulation Ability, Burnout, And Job Satisfaction Among British Secondary-School Teachers, Psychology in the Schools, Vol. 47(4), 2010 C _ 2010 Wiley Periodicals, Inc. Published online in Wiley InterScience (www.interscience.wiley.com)
- Ben Marzouk, Antara, "Administrative Control and its Role in Combating Administrative Corruption in Algerian Administration", Master's Thesis, University of Algiers, 2008.
- Boutora F. & Smaili N., The impact of Administrative Corruption on human rights and human development in Algeria, with reference to the most important legal means to combat it, Rule of Law and Anti-Corruption Journal 2019:2.
- Calderon, Ameer Benjamin B.& Ancho, Inero V., Examining malpractice in the education context, Journal of Research, Policy & Practice of Teachers & Teacher Education Vol. 8, No. 2, December 2018, 95-103
- El Hawari, Mahmoudi, Personal values as an indicator of the effectiveness of managerial performance in the Algerian Labor Organization Oran (Algeria) Journal of Humanities and Social Sciences, Issue 10, March 2013
- Kaucher, E. (2010). Ethical decision making and effective leadership, doctoral degree, international university ,Sandiego .
- Mahmoud, Nouri Murtada, The General Strategy for Combating Financial and Administrative Corruption in Iraq, Scientific Conference Towards Integrity, the Basis of Security and Development, Integrity Commission, Baghdad, 2008.

- Mansour, Manar Mansour Ahmed, The degree of school principal's practice of moral leadership and its impact on the organizational climate from the point of view of primary school teachers in Taif Governorate, Journal of Specific Education Research, Issue 39, July 2015, pp. 108-p. 145.
- Melhem, Sami Mohammad. *Curricula in education and psychology*. E4, Almassira for publishing, Jordan, 2006.
- Turgut, k. (2007). High school teachers perceptions regarding principals ethical leadership in Turkey . Asia pacific education review ,3, 404- 477.
- UNESCO, Strengthening the rule of law through education, a guide for policymakers, 2019 available at: (<https://en.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar>)